تقرير إعمال حق الحصول على المعلومات لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠

صادر بموجب المادة (٤/هـ) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات

رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧

نسخة معدّة للنشر

كلمة رئيس مجلس المعلومات

يُعدّ الوصول الى المعلومات حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان؛ فقد نصّت عليه المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الناظمة لحقوق الإنسان؛ لمساهمته في دعم حرية الرأي والتعبير وتعزيز الشفافية الحكومية، ومكافحة الفساد. وترتكز تشريعات الحق في الحصول على المعلومات، على إعطاء الحق لكل شخص في الوصول إلى المعلومات الموجودة لدى القطاع العام والاطلاع عليها، وكذلك على فكرة أنّ المعلومات الموجودة لدى القطاع العام تُعدّ عامة، وأن إطلاع المواطنين عليها يعزز المساءلة والشفافية ومن ثمّ الديمقراطية.

ونحن الآن في بداية المئوية الثانية للمملكة نفخر بأنّ الأردن كانت الدولة العربية الأولى التي أصدرت قانوناً بهذا الشأن؛ حيث صدر قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧، وهي من أوائل الدول التي انضمت إلى مبادرة الحكومات الشفافة في عام ٢٠١١، حيث ترتب على هذا الانضمام تنفيذ عدد من الالتزامات ضمن الخطط الوطنية: الأولى والثانية والثالثة والرابعة التي تم وضعها في هذا الشأن.

وقد جاء قانون ضمان حق الحصول على المعلومات؛ لضمان حرية الوصول إلى المعلومات بشفافية عالية، بوصفها الحجر الأساس في الحريات الصحفية والعامة، ومن أجل ضمان تزويد المعلومات إلى طالبيها ، والنظر في الشكاوى المقدمة من طالبي الحصول عليها وتسويتها، وتضمن تشكيل "مجلس المعلومات" الذي يتولى تنفيذ هذه المهام.

وقد واجه تنفيذ القانون عدّة مشكلات؛ من حيث التطبيق، وتشكيل المجلس؛ لأنّ أغلبية أعضائه من الحكومة، وغيره ذلك من الانتقادات والملحوظات، والتي استدعت طرح أول تعديل على القانون في العام ٢٠١١، والذي قامت الحكومة بسحبه؛ لإجراء مراجعة شاملة لمواد القانون حتى يكون قانون عصري يتواءم مع متطلبات المعايير الدولية لحق الحصول على المعلومات؛ كونه أحد أبرز أركان حرية الرأي والتعبير المنصوص عليها في الدستور الأردني، وتم تحويله لمجلس النواب الثامن عشر، الذي بدأ مناقشته في اللجنة المشتركة (القانونية والتوجيه الوطني)، ولكن جائحة كورونا وحل المجلس، أدتا إلى توقف المناقشات، ونأمل أن يتمكن المجلس التاسع عشر من مناقشة مشروع التعديل واقراره.

وقد عمل مجلس المعلومات، ومن ضمن مهامه المواد التي نص عليها القانون، على النظر في الشكاوى المقدمة من طالبي الحصول على المعلومات خلال السنوات الماضية، التي بلغ عددها (٧٧) شكوى، وعمل على تسويتها وفقاً للتعليمات التي أصدرها لهذه الغاية، ومن خلال التقرير يتبين أن (٧٨ %) منها كانت مقدمة من صحفيين ومحامين وغيرهم من المهنيين، مما يدل على الوعي بين أفراد هذه الفئة لأهمية الوصول الى المعلومات، وحقهم في الاعتراض على عدم تنفيذ هذا الحق من قبل بعض المؤسسات الحكومية.

كما بين التقرير ضعف استجابة المؤسسات الحكومية لطلبات الحصول على المعلومات وتزويدها لطالبيها، كما تبيّن ضعف استجابة هذه الجهات للبلاغات والتعميمات التي أكدت تزويد مجلس المعلومات بإحصاءات وافية حول حالة المعلومات فيها، ومدى العمل به تنفيذ القانون. مما يستدعي إعادة التعميم بالالتزام بالقانون وتنفيذه والعمل على تعزيز أهمية الحصول على المعلومات في الشفافية والديمقراطية والانفتاح الحكومي لدى المؤسسات الحكومية، وتوفير الوعي والتدريب اللازمين للوصول إلى هذه الغاية وفي أفضل المستويات.

محتويات التقرير

المقدمة ٤

اجتماعات مجلس المعلومات ٥

الشكاوى المقدمة للمجلس حول عدم تزويد المعلومات لطالبيها ٧

بلاغات وتعاميم دولة رئيس الوزراء المتعلقة بإنفاذ

قانون ضمان حق الحصول على المعلومات ٨

المشاركة في المؤتمرات والندوات والاجتماعات..... ٢٣

تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات..... ٢٤

التزام مأسسة اجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات

ضمن الخطة الوطنية الرابعة للأردن ضمن مبادرة الحكومات الشفافة ٢٠١٨-٢٠٢٠..... ٢٥

تزويد معلومات حول انفاذ حق الحصول على المعلومات..... ٢٧

التحديات..... ٢٨

التوصيات..... ٢٨

المقدمة

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧، وتم نشره بالجريدة الرسمية العدد رقم ٤٨٣١ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧. وقد نصّت المادة (٣/أ) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات على تشكيلة مجلس المعلومات، ويتكون المجلس الحالي من كل من:

1- وزير الثقافة / رئيس المجلس
2- مدير عام دائرة المكتبة الوطنية / مفوض المعلومات ونائب الرئيس
3- أمين عام وزارة الداخلية
4- أمين عام وزارة العدل
5- مدير عام دائرة الإحصاءات العامة
6- مدير التوجيه المعنوي في القوات المسلحة
7- المفوض العام لحقوق الانسان

ملاحظة: صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على (قانون الغاء قانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية لسنة ٢٠١٩) والذي ترتب عليه الغاء مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني واعتبار وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الخلف القانوني والواقعي لمركز تكنولوجيا المعلومات الوطني. وقد قام المجلس بمخاطبة ديوان التشريع والرأي للاستئناس برأيه حول من يخلف مدير عام مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني في عضوية المجلس حيث جاء رد ديوان التشريع بأن "انعقاد مجلس المعلومات يكون قانونياً بحضور خمسة من أعضائه على الأقل، على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم، وإن عدم وجود عضو واحد في المجلس لا يؤثر على انعقاده واتخاذ قراراته حيث أن بمقدوره أن يعقد اجتماعاته ويتخذ قراراته بحضور خمسة أعضاء من أصل ثمانية على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم".

كما حددت المادة (٤) مهام مجلس المعلومات كالتالي:

أ- ضمان تزويد المعلومات الى طالبيها في حدود هذا القانون.

ب- النظر في الشكاوى المقدمة من طالبي الحصول على المعلومات والعمل على تسوية هذه الشكاوى وفقاً لتعليمات يصدرها لهذه الغاية.

ج- اعتماد نماذج طلب المعلومات.

د- اصدار النشرات والقيام بالانشطة المناسبة لشرح وتعزيز ثقافة الحق في المعرفة وفي الحصول على المعلومات.

هـ- اقرار التقرير السنوي حول إعمال حق الحصول على المعلومات المقدم من مفوض المعلومات ورفعه الى رئيس الوزراء.

وإنفاذاً للمادة (٤) من القانون فقد تولى مجلس المعلومات النشاطات التالية خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠:

أولاً: اجتماعات مجلس المعلومات:

يجتمع مجلس المعلومات مرة واحدة على الاقل في الشهر أو كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غيابه أو بناء على طلب مقدم من أربعة من أعضاء المجلس على الأقل لبحث الأمور المحددة في هذا الطلب ويكون الاجتماع قانونياً بحضور ما لا يقل عن خمسة أعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتتخذ القرارات بالاجماع أو بأكثرية اصوات أعضاء المجلس (المادة ٥ من القانون). وبموجب هذه المادة فقد عقد المجلس عشرة اجتماعات على النحو التالي:

1- اجتماع بتاريخ ٢٠١٩/١/٦ وتم خلاله مناقشة المواضيع التالية:

- ✓ عرض (٣) شكاوى حول عدم تزويد المعلومات لطالبيها.
- ✓ عرض تقرير إعمال حق الحصول على المعلومات.
- ✓ عرض مصفوفة الملاحظات المقدمة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات من مؤسسات المجتمع المدني.
- ✓ عرض مذكرة المدير المالي والإداري في دائرة المكتبة الوطنية والمتعلقة بتجديد قرار مكافأة أمين سر المجلس.

2- اجتماع بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥ وتم خلاله مناقشة ما يلي:

- ✓ عرض شكوى حول عدم تزويد المعلومات لطالبيها.

- ✓ عرض ردود الجهات المشتكى عليها على قرارات مجلس المعلومات المتعلقة بالشكاوى المقدمة ضدهم.
- ✓ عرض مسودة تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات المقدمة من اللجنة القانونية التي تم تشكيلها لهذه الغاية.

3- اجتماع بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦ وتم خلاله مناقشة ما يلي:

- ✓ عرض (٣) شكاوى حول عد تزويد المعلومات الى طالبيها.
- ✓ عرض شكوى على دولة رئيس الوزراء.

4- اجتماع بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٥ وتم خلاله مناقشة مايلي:

- ✓ بحث قرارات المجلس المتعلقة بالشكاوى والتي تم اتخاذها في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦ .

5- اجتماع بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠ وتم خلاله مناقشة مايلي:

- ✓ عرض رد رئيس ديوان التشريع والرأي على استفسار المجلس المتعلق بإلغاء مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- ✓ عرض شكوى حول عدم تزويد المعلومات الى طالبيها.

6- اجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥ وتم خلاله مناقشة ما يلي:

- ✓ عرض شكوى حول عد تزويد المعلومات الى طالبيها.
- ✓ عرض رد الجهات المشتكى عليها على قرارات مجلس المعلومات المتعلقة بالشكاوى المقدمة ضدهم.
- ✓ عرض تطورات مشروع تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات والذي تم اقراره من مجلس الوزراء وتحويله الى مجلس النواب.

7- اجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٧ وتم خلاله مناقشة ما يلي:

- ✓ عرض (٧) شكاوى حول عد تزويد المعلومات الى طالبيها.
- ✓ عرض مذكرة المدير الإداري والمالي والمتعلقة بتجديد قرار مكافأة امين سر المجلس.

8- اجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩ وتم خلاله مناقشة ما يلي:

- ✓ عرض شكوى حول عد تزويد المعلومات الى طالبيها.
- ✓ عرض ردود الجهات المشتكى عليها على قرارات المجلس المتعلقة بالشكاوى المقدمة ضدهم.

9- اجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ وتم خلاله مناقشة المواضيع التالية:

- ✓ عرض (٦) شكاوى حول عد تزويد المعلومات الى طالبيها.

10- اجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٢ وتم خلاله مناقشة ما يلي:

- ✓ عرض شكوى حول عد تزويد المعلومات الى طالبيها.

ثانياً: الشكاوى المقدمة للمجلس حول عدم تزويد المعلومات لطالبيها:

أ- الشكاوى المقدمة لمجلس المعلومات:

تنفيذاً لأحكام المادة (١٧/ ب و ج) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات والتي تنص على:

"ب- يجوز لمقدم الطلب تقديم شكوى ضد المسؤول إلى المجلس بواسطة مفوض المعلومات في حال رفض طلبه أو امتناع المسؤول عن إعطاء المعلومات المطلوبة خلال المدة المقررة قانوناً.

ج- على المجلس أن يصدر قراره في الشكوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورودها وإلا اعتبرت الشكوى مرفوضة وتقطع الشكوى ميعاد الطعن الموجه ضد المسؤول المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ويبدأ سريان مدة الطعن من تاريخ تبليغ مقدم الشكوى رفض شكواه الصريح أو من تاريخ انقضاء المدة لإصدار قرار المجلس في الشكوى."

فقد نظر مجلس المعلومات خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ في (٢٤) شكوى حول عدم تزويد المشتكين بالمعلومات المطلوبة وقام بإصدار قراراته بشأنها، منها (١٠) شكاوى تم تقديمها في العام ٢٠١٩ و(١٤) شكوى تم تقديمها عام ٢٠٢٠ . هذا وقد نظر مجلس المعلومات في (٧٧) شكوى متعلقة بعدم تزويد المعلومات لطالبيها منذ عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية عام ٢٠٢٠.

ب- الابلاغ

قام مجلس المعلومات بإبلاغ كل من المشتكي والجهة المشتكى عليها بقرارات المجلس خطياً، وكذلك إبلاغ المشتكين بردود الجهات المشتكى عليها على قرارات المجلس.

ثالثاً: بلاغات وتعاميم دولة رئيس الوزراء المتعلقة بإنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات:

قام المجلس بمتابعة بلاغات دولة رئيس الوزراء التالية:

أ- بلاغ رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٧ والمتعلق بتقديم الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة احصاءات حول طلبات حق الحصول على المعلومات المقدمة بموجب المادة (٩/أ) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، حيث قام المجلس بالتعميم على (١٢٤) وزارة ودائرة ومؤسسة حكومية بتزويد مفوض المعلومات بأعداد طلبات حق الحصول على المعلومات المقدمة لها خلال عام ٢٠١٩، هذا وقد قامت (٥٤) جهة بالإجابة على التعميم أعلاه. وكانت على النحو التالي:

الوزارات والدوائر التي استقبلت طلبات الحصول على المعلومات خلال عام ٢٠١٩:

الرقم	الجهة	الطلبات التي تمت الاجابة عليها	الطلبات التي تم رفضها	العدد الاجمالي
١	وزارة التربية والتعليم	٤٢٦	–	٤٢٦
٢	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٨٤	–	٨٤
٣	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	٣١	٦	٣٧
٤	وزارة المياه والري	٣٦	–	٣٦
٥	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٣٤	–	٣٤
٦	وزارة العدل	١٣	١٤	٢٧
٧	وزارة البيئة	١٣	١	١٤
٨	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	٤	٢	٦
٩	وزارة الثقافة	٤	–	٤

١٠	وزارة النقل	٣	١	٤
١١	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٢	–	٢
١٢	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	١	–	١
١٣	وزارة الشباب	–	١	١
١٤	مديرية الامن العام	٣٨٦٨	–	٣٨٦٨
١٥	دائرة الإحصاءات العامة	١٣٢٢	–	١٣٢٢
١٦	الجمارك الاردنية	٦٩١	–	٦٩١
١٧	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	٦٤١	–	٦٤١
١٨	ديوان الخدمة المدنية	٣٠٦	١٥	٣٢١
١٩	دائرة المكتبة الوطنية	١٤٣	٣٢	١٧٥
٢٠	متحف الأردن	١٥٣	–	١٥٣
٢١	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	١٣٣	١٠	١٤٤
٢٢	امانة عمان	٩٨	–	٩٨
٢٣	البنك المركزي الاردني	٧٥	٣	٧٨
٢٤	دائرة الأرصاد الجوية	٧٤	–	٧٤
٢٥	سلطة المياه	٦٨	٤	٧٢
٢٦	مؤسسة الإقراض الزراعي	٤٨	–	٤٨
٢٧	هيئة الأوراق المالية	٤٢	–	٤٢
٢٨	سلطة وادي الأردنّ	٣٣	٥	٣٨
٢٩	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	٣٣	–	٣٣
٣٠	المعهد القضائي الأردني	٢١	–	٢١
٣١	دائرة الأحوال المدنية	١٤	٥	١٩
٣٢	مؤسسة المواصفات والمقاييس	٥	–	٥
٣٣	صندوق المعونة الوطنية	٣	–	٣
٣٤	المديرية العامة للدفاع المدني	٣	–	٣
٣٥	المركز الجغرافي الملكي	٢	–	٢
٣٦	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	٢	–	٢
٣٧	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	٢	–	٢
٣٨	المجلس القضائي	١	–	١
	المجموع	٨٤٣٦	**٩٩**	**٨٥٣٤**

الوزارات والدوائر التي أعلمت المجلس بعدم تلقيها أية طلبات خلال عام ٢٠١٩:

الرقم	الجهة	الرقم	الجهة
١	رئاسة الوزراء	٢	وزارة الداخلية
٣	وزارة المالية	٤	دائرة مراقبة الشركات
٥	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	٦	هيئة تنظيم الطيران المدني
٧	صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	٨	مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها
٩	وكالة الانباء الأردنية (بترا)	١٠	المؤسسة التعاونية الأردنية
١١	مؤسسة تنمية أموال الايتام	١٢	بنك تنمية المدن والقرى
١٣	صندوق الحج	١٤	الأردنية للمناطق الحرة والتنموية
١٥	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	١٦	المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية

❖ قام مجلس المعلومات بإعادة مخاطبة الجهات أعلاه من أجل تزويده بمعلومات تفصيلية عن طلبات حق الحصول على المعلومات تتضمن معلومات حول نوع الطلب إذا كان ورقياً أو الكترونياً وجنس طالب المعلومات وصفته وحالة الطلب وحسب النموذج المعد لهذه الغاية. وقد قامت ١١ جهة بالاجابة وتزويد المجلس بجداول تبين الطلبات المقدمة لها. وقد قامت دائرة الاحصاءات العامة بتحليل هذه الجداول حيث تبيّن مايلي:

بلغ عدد الطلبات المقدمة للحصول على المعلومات من الجهات الرسمية (٨٤٦) طلباً موزعة كالآتي:

الرقم	الجهة الحكومية	عدد الطلبات	النسبة المئوية
١	وزارة التربية والتعليم	٤٢٦	%٥٠,٤
٢	المكتبة الوطنية	١٧٥	%٢٠,٧
٣	وزاره المياه والري/سلطة المياه	٧٢	%٨,٥
٤	هيئة الاوراق المالية	٤٤	%٥,٢
٥	وزاره الصناعة والتجارة	٣٧	%٤,٤
٦	وزارة المياه والري	٣٦	%٤,٣
٧	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	٣٣	%٣,٩
٨	وزاره البيئة	١٦	%١,٩
٩	وزاره النقل	٤	%٠,٥
١٠	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٢	%٠,٢
١١	وزارة الشباب	١	%٠,١
	المجموع	**٨٤٦**	**%١٠٠**

1- تم اللجوء في طلب المعلومات الى الطلبات الورقية أكثر من الالكترونية حيث بلغ عدد الطلبات الورقية ٥٩,٣% طلباً بينما كانت الطلبات الالكترونية ٤٠,٧% طلباً، وهذا يعود الى عدم قيام العديد من الجهات الحكومية بتوفير طلب الحصول على المعلومات على مواقعها الالكترونية.

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب نوع الطلب لعام ٢٠١٩

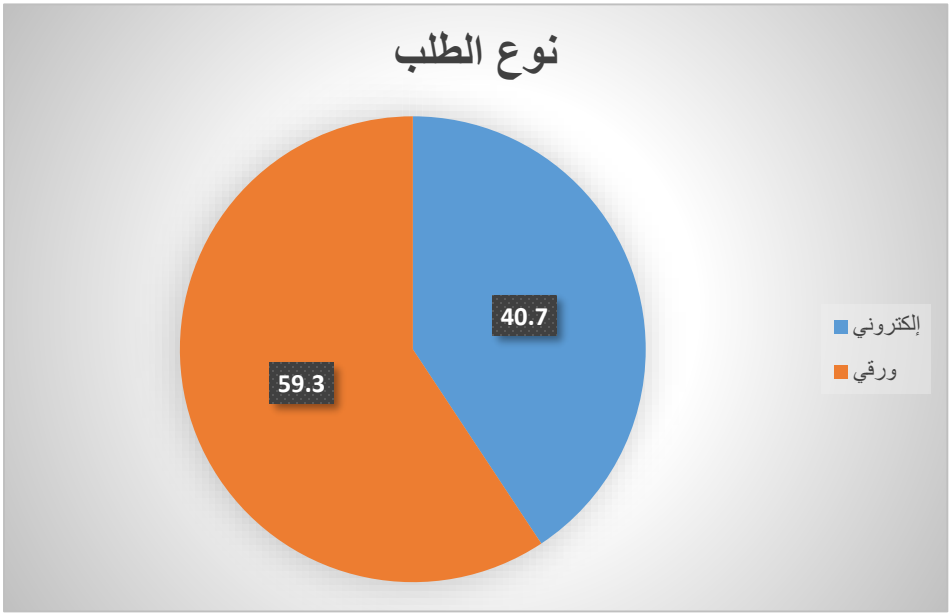

2- بالنسبة للجهة الطالبة للمعلومات فقد كانت الأغلبية العظمى للطلبات من مواطنين وجهات خاصة مثل منظمات المجتمع المدني، الشركات، وغيرها حيث بلغت نسبة طالبي المعلومات ٨٤,٨%، أما القطاع الحكومي فكانت نسبته تبلغ ١٥,٢% من مقدمي طلبات حق الحصول على المعلومات، ويمكن أن يعزى ذلك بأن المؤسسات الحكومية تستخدم الكتب الرسمية في طلب المعلومات أكثر من استخدام نماذج طلبات الحصول على المعلومات أو البريد الالكتروني.

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب نوع الجهة طالبة المعلومة لعام ٢٠١٩

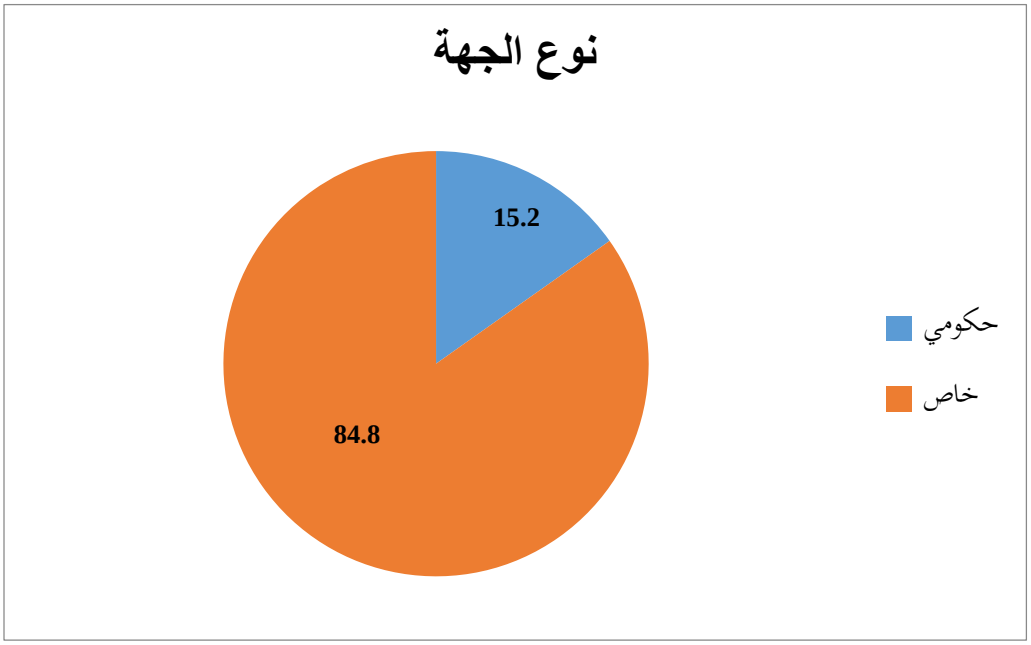

3- أما بالنسبة لطبيعة مقدمي طلبات الحصول على المعلومات فقد كانت الأغلبية العظمى من طالبي المعلومات باحثين وبنسبة ٦١% يليها الأفراد الآخرين (وتشمل المعلمين، الاطباء، الموظفين، وغيرهم) بنسبة ٢٥%، ويلاحظ تدني نسبة طالبي المعلومات من الصحفيين حيث تبلغ ١٤% تقريباً.

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب طبيعة الجهة التي تقدمت بطلب الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٩

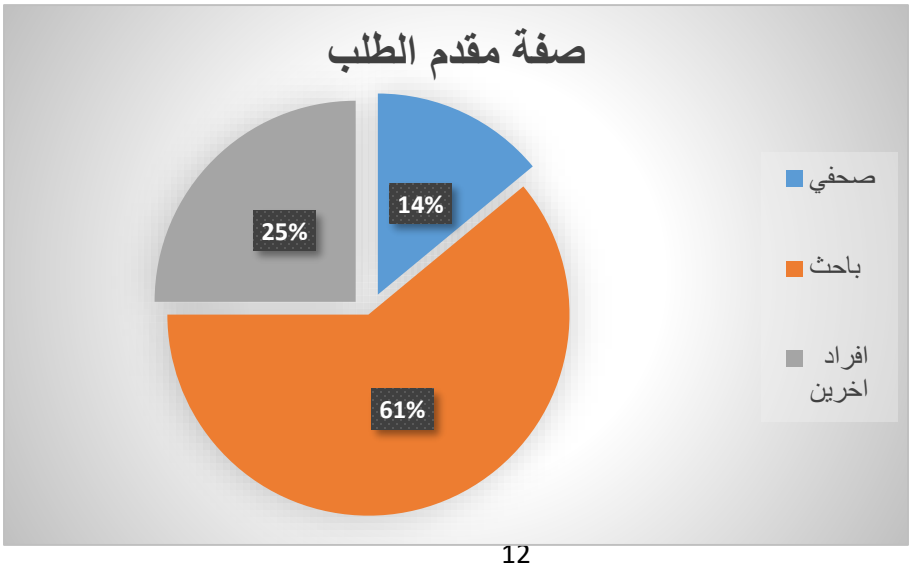

4- أما

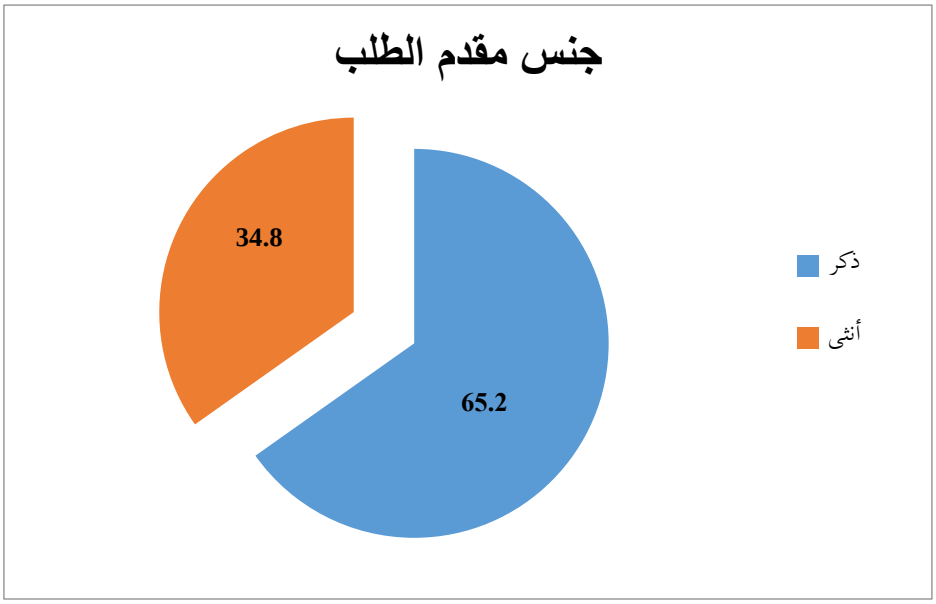

بالنسبة لجنس طالبي المعلومات فقد كان الذكور أكثر الفئات طلباً للمعلومات حيث بلغت النسبة حوالي ٦٥% أي ثلثي الطلبات تقريباً .

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب جنس الطالب لعام ٢٠١٩

5- أما بالنسبة لنتيجة طلب المعلومات من حيث قبول الطلب أو رفضه فقد تمت إجابة ٩٨% من الطلبات و رفض ٢% من الطلبات. أما اسباب الرفض فتتراوح ما بين سرية المعلومات استناداً لأحكام المادة (١٣) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات أو بسبب عدم توفر المعلومات المطلوبة أو عدم الاختصاص.

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب حالة الطلب لعام ٢٠١٩

6- أما بالنسبة للمدة المستغرقة في الاجابة على الطلب فقد بلغت أقصى مدة ١١,٥ يوماً وأقل مدة ٢,٨ يوماً وبلغ

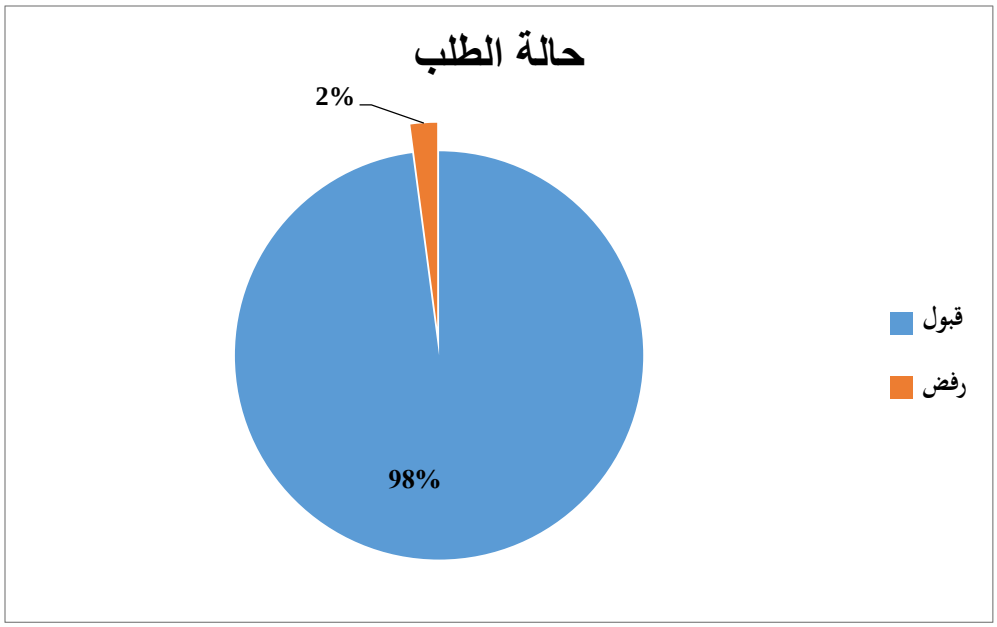

متوسط عدد الأيام المستغرقة للرد على الطلبات ٧,٥ يوماً وهي ضمن المدة القانونية المنصوص عليها في قانون ضمان حق الحصول على المعلومات والتي تبلغ (٣٠) يوماً، وأيضاً ضمن المدة القانونية المحددة حسب المعايير الفضلى للحصول على المعلومات والتي تبلغ (١٥) يوماً.

متوسط عدد الأيام للرد على طلبات حق الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٩

أما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عدد الجهات التي استجابت للتعميم حتى تاريخ اعداد التقرير (٣٧) وزارة

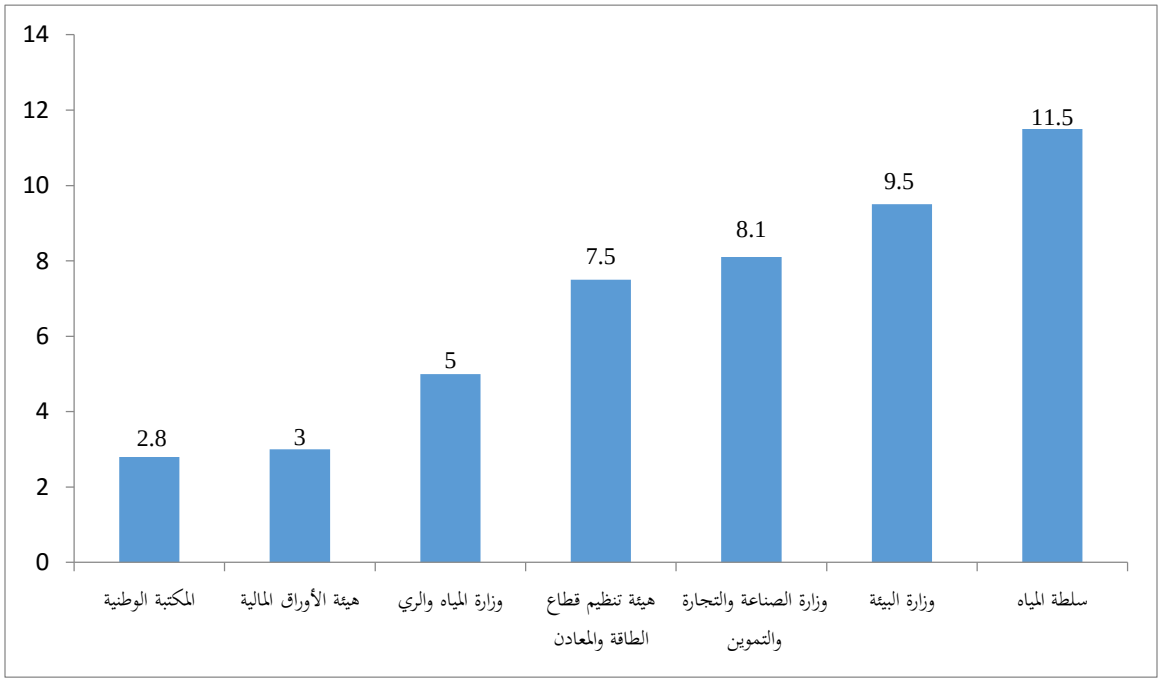

ومؤسسة حكومية من أصل (١٢٤) جهة، منها (٢٨) جهة استقبلت طلبات حصول على المعلومات وقامت بالرد عليها و (٩) جهات لم تستقبل أي طلب، وكانت موزعة على النحو التالي:

الوزارات والدوائر التي استقبلت طلبات الحصول على المعلومات:

الرقم	الجهة	الطلبات التي تمت الاجابة عليها	الطلبات التي تم رفضها	العدد الاجمالي
١	رئاسة الوزراء	٧	٤	١١
٢	وزارة الداخلية	٤	–	٤

٣	وزارة الثقافة	٣	–	٣
٤	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٢٥	–	٢٥
٥	وزارة التربية والتعليم	٣٦٧	–	٣٦٧
٦	وزارة البيئة	١٥	٣	١٨
٧	وزارة المياه والري	٢٨	–	٢٨
٨	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	١	–	١
٩	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	–	٢	٢
١٠	وزارة العدل	٥٨	١١	٦٩
١١	وزارة النقل	٥	–	٥
١٢	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٣	–	٣
١٣	وزارة التنمية الاجتماعية	١٢	١	١٣
١٤	وزارة العمل	١٩	–	١٩
١٥	مؤسسة المواصفات والمقاييس	٦	٦	١٢
١٦	امانة عمان	١٢٨	١٥	١٤٣
١٧	مؤسسة الإقراض الزراعي	٢١	–	٢١
١٨	ديوان الخدمة المدنية	٤١٧	١٠٤	٥٢١
١٩	دائرة المكتبة الوطنية	٢٨١	١٩	٣٠٠
٢٠	هيئة الاوراق المالية	٤٧	-	٤٧
٢١	بنك تنمية المدن والقرى	٢	–	٢
٢٢	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	٥	–	٥
٢٣	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	٦٨٤	–	٦٨٤
٢٤	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	٦٠	٢٥	٨٥
٢٥	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	٢	١	٣
٢٦	المركز الوطني للبحوث الزراعية	٧	٣	١٠
٢٧	المعهد القضائي الاردني	٨	٦	**١٤**
٢٨	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥	–	٥
	المجموع	**٢٢٢٠**	**٢٠٠**	**٢٤٢٠**

الوزارات والدوائر التي أعلمت المجلس بعدم تلقيها أية طلبات:

الرقم	الجهة	الرقم	الجهة

١	مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها	٢	مؤسسة التدريب المهني
٣	دائرة المشتريات الحكومية	٤	المؤسسة التعاونية الاردنية
٥	ديوان المحاسبة	٦	هيئة الاستثمار
٧	صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي	٨	وزارة الادارة المحلية
٩	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية		

أما بالنسبة للجهات التي قامت بتزويد مجلس المعلومات بالاحصاءات حسب النموذج المرفق في التعميم فقد بلغت (١٩) جهة، كانت أعلى نسبة عدد طلبات التي تلقتها بالنسبة للمجموع العام حسب الجدول أدناه مقدمة لدائرة المكتبة الوطنية بعدد (٣٠٠) طلب وبنسبة ٥٧% يليها هيئة الاوراق المالية بنسبة ٩%.

الرقم	الجهة الحكومية	عدد الطلبات	النسبة المئوية
١	المكتبة الوطنية	٣٠٠	%٥٦,٧
٢	هيئة الاوراق المالية	٤٧	%٨,٩
٣	وزارة المياه والري	٢٨	%٥
٤	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٢٥	%٤,٧
٥	وزارة العمل	١٩	%٣,٦
٦	وزاره البيئة	١٨	%٣,٤
٧	المعهد القضائي الاردني	١٤	%٢,٦
٨	وزارة التنمية الاجتماعية	١٣	%٢,٤
٩	مؤسسة المواصفات والمقاييس	١٢	%٢,٣
١٠	رئاسة الوزراء	١١	%٢,١
١١	المركز الوطني للبحوث الزراعية	١٠	%١,٩
١٢	وزاره النقل	٥	%١,٠٠
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥	%١,٠٠
١٣	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	٥	%١,٠٠
١٤	وزاره الداخلية	٤	%٠,٨
١٥	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٣	%٠,٦
١٦	وزارة الثقافة	٣	%٠,٦
١٧	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	٣	%٠,٦

١٨	بنك تنمية المدن والقرى	٢	%٠,٤
١٩	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	٢	%٠,٤
	المجموع	**٥٢٩**	**%١٠٠**

1- في عام ٢٠٢٠ تم اللجوء في طلب المعلومات الى الطلبات الالكترونية أكثر من الورقية حيث بلغت نسبة الطلبات الالكترونية ٧٧% من مجموع الطلبات بينما بلغت نسبة الطلبات الورقية ٢٣%، ويمكن تفسير اللجوء الى طلبات الحصول على المعلومات الالكترونية بسبب تفشي جائحة كورونا ولجوء معظم المؤسسات والدوائر الحكومية الى استخدام الخدمات الالكترونية، وتوفير عدد كبير من المنصات التي توفر الطلبات الالكترونية مثل منصة بخدمتكم، ومركز الاتصال الوطني والبريد الالكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي الرسمية مثل صفحات Facebook و Twitter وغيرها.

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب نوع الطلب لعام ٢٠٢٠

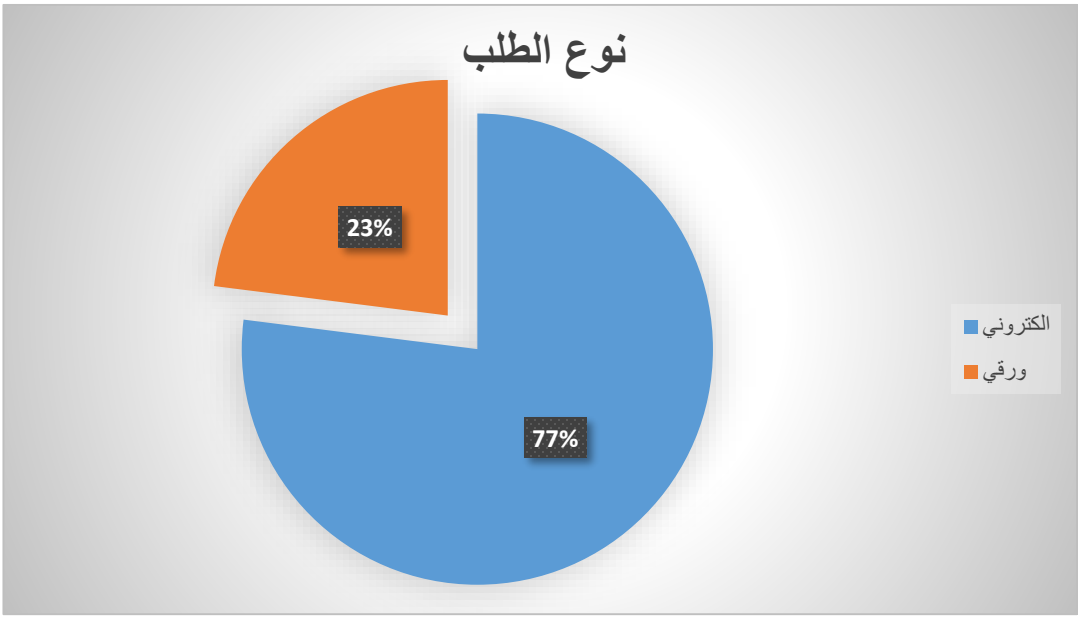

2- أما من حيث الجهات التي تقدمت بطلبات الحصول على المعلومات فيلاحظ أيضاً وكما في عام ٢٠١٩ بأن الغالبية العظمى لمقدمي الطلبات هم من القطاع الخاص أو المواطنين حيث بلغت النسبة ٩٠%، وانخفضت نسبة طلب المعلومات من القطاع الحكومي الى ١٠%.

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب نوع الجهة طالبة المعلومة لعام ٢٠٢٠

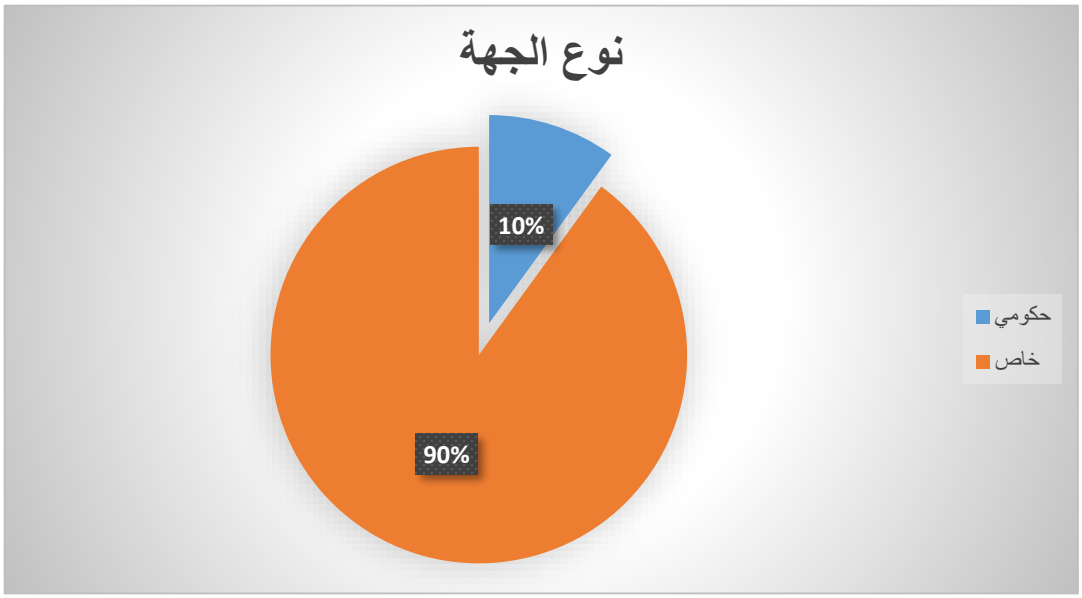

3- ومن حيث صفة طالب المعلومات، فإن الافراد الاخرين (الأفراد والمعلمين والأطباء وغيرهم) هم أكثر الفئات طلباً للمعلومات بنسبة ٧٦% ، يليها الباحثين بنسبة ٢١% ، واقل الفئات استخداماً لطلب المعلومات هم الصحفيين وبنسبة ٣%، وهذا يعزى الى قيام الحكومة بتوفير المعلومات باستمرار للصحفيين من خلال الناطق الرسمي باسم الحكومة والمؤتمرات الصحفية خاصة خلال فترة الاغلاق بسبب جائحة كورونا.

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب طبيعة الجهة التي تقدمت بطلب الحصول على المعلومات لعام ٢٠٢٠

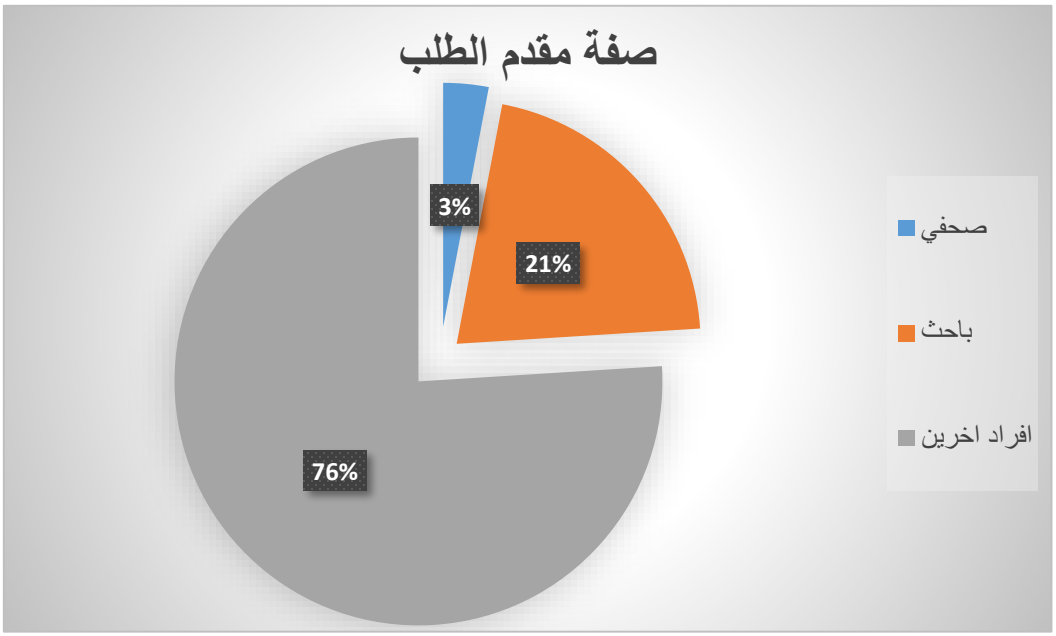

4- وبالنسبة لتوزيع مقدمي الطلبات حسب جنس مقدم الطلب، فإن الذكور هم الأكثر طلباً للمعلومات حيث بلغت النسبة ٥٦% من عدد مقدمي طلبات المعلومات.

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب جنس الطالب لعام ٢٠٢٠

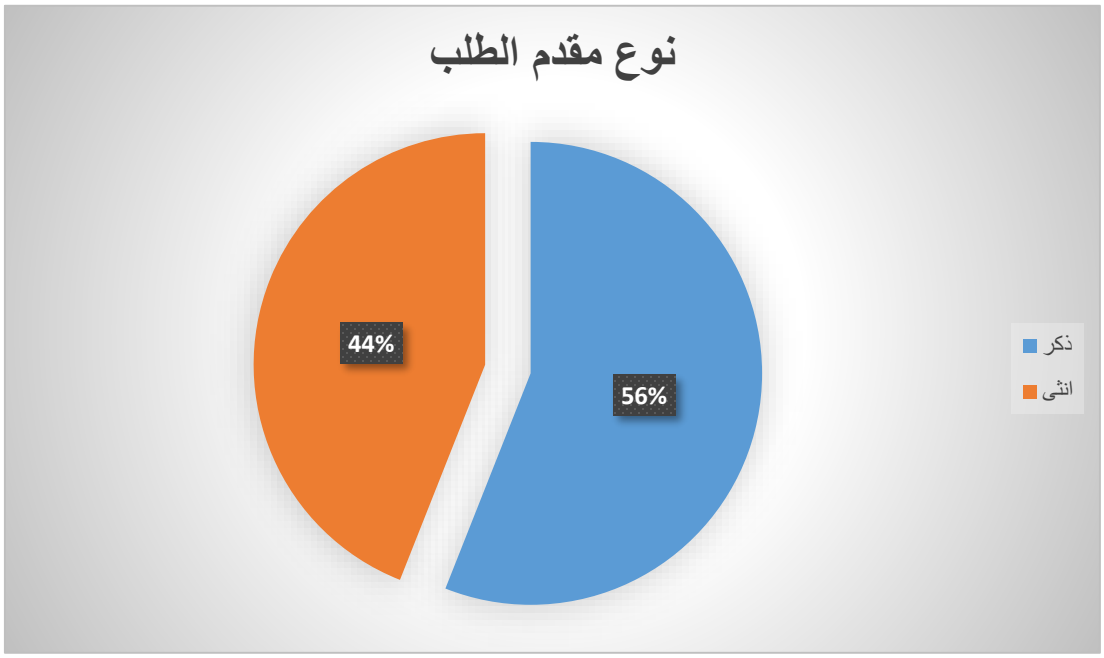

5- أما توزيع طلبات المعلومات حسب حالة الطلب من حيث اجابة الطلب أو رفضه فقد بلغت نسبة الطلبات التي تمت اجابتها وتزويد طالبيها بالمعلومات ٩٢% من الطلبات، والتي تم رفضها ٨% بارتفاع نسبة الرفض عن عام ٢٠١٩، وكانت أسباب الرفض إما بسبب سرية المعلومات، أو عدم الاختصاص، أو عدم توفر المعلومات في الجهة مالكة المعلومات.

التوزيع النسبي لطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للمؤسسات الحكومية حسب حالة الطلب لعام ٢٠٢٠

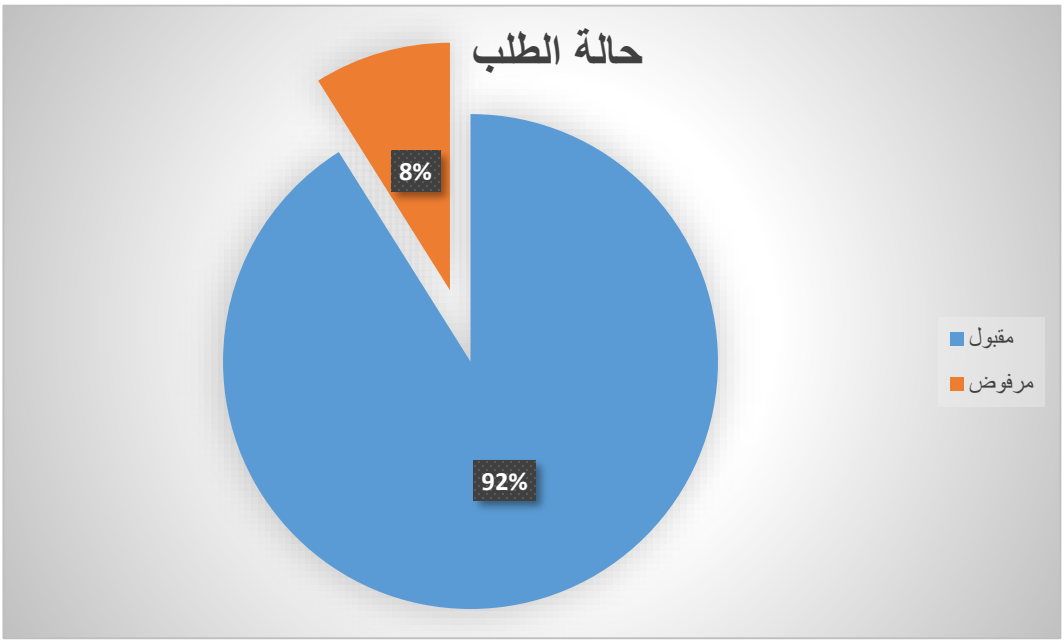

وفي مقارنة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ من حيث طلب المعلومات نجد تفاوت في مجموع طلبات المعلومات بشكل عام حيث كان عدد الطلبات في عام ٢٠١٩ (٨٥٣٤) طلباً مقابل (٢٤٢٠) طلباً في عام ٢٠٢٠.

ب- بلاغ رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ والصادر بتاريخ ٢٠١٣/١/١٧ والمتعلق بتعيين ضباط ارتباط للمعلومات للوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة مع مجلس المعلومات، حيث أصبح عدد ضباط الارتباط (٦٥) ضابط ارتباط من (٦١) جهة.

ج- بلاغ رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ والمتعلق الطلب من الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة توفير نموذج طلب الحصول على المعلومات في مكاتب خدمة الجمهور ومراكز تقديم الخدمات وتوفير النشرات التي تبين آلية التعامل مع النماذج.

رابعاً: المشاركة في المؤتمرات والندوات والاجتماعات:

1- عقد مجلس المعلومات ورشة عمل بتاريخ ٢٠١٩/١/٣١ حول مأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وهو الالتزام رقم (٥) من الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أقرتها الحكومة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ بمشاركة الجهات المسؤولة عن التنفيذ وعدد من مؤسسات المجتمع المدني وخبراء أكاديميين.

2- شارك المجلس في ورشة عمل " قانون حق الحصول على المعلومات – العوائق والامكانيات، حق كل فرد في الأردن" ٢٠١٩/٢/٢٦ مادبا/، حيث شارك مفوض المعلومات مندوباً عن معالي وزير الثقافة ووزير الشباب الدكتور محمد أبو رمان.

3- شارك المجلس في ملتقى اعرف لتعزيز الشفافية وحق المعرفة بالتعاون مع مركز حرية وحماية الصحفيين ٢٠١٩/٣/١١ بمناسبة أسبوع الحكومات الشفافة / برعاية وزير الثقافة ووزير الشباب رئيس مجلس المعلومات.

4- شارك المجلس في مؤتمر الحكومات الشفافة وحق الحصول على المعلومات والذي عقد في الرباط/ المملكة المغربية خلال الفترة من ١٣-٢٠١٩/٣/١٤.

5- عقد المجلس جلسة نقاشية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٩ حول "توفر المعلومات من اجل التحقيقات الصحفية" بالتعاون مع منظمة صحفيون من أجل حقوق الانسان، تحدث فيها كل من مدير عام دائرة المكتبة الوطنية/ مفوض المعلومات – الأستاذ الدكتور نضال إبراهيم الأحمد، والصحفي يحيى شقير والصحفي مصعب الشوابكة.

6- عقد المجلس ندوة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ بعنوان "حق الحصول على المعلومات" بمناسبة اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات بالتعاون مع جامعة الشرق الاوسط تحدث فيها كل من الدكتور بلال الرواشدة مدير مركز حقوق الانسان في جامعة الشرق الأوسط، والدكتور أيمن الرفوع الأستاذ المساعد في القانون والقضاء الإداري في كلية الحقوق والدكتور محمد عبد المجيد الذنيبات أستاذ مساعد في القانون التجاري في كلية الحقوق.

7- عقد المجلس جلسة تدريبية ونقاشية بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ بعنوان "مأسسة إجراءات إنفاذ حق الحصول على المعلومات" بالتعاون مع مركز حماية وحرية الصحفيين.

خامساً: تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات:

1- قام معالي وزير الثقافة ووزير الشباب رئيس مجلس المعلومات بتشكيل لجنة قانونية بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٤ لمراجعة قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وصياغة مسودة التعديلات اللازمة.

2- تم تشكيل لجنة مصغرة لصياغة التعديل برئاسة عطوفة امين عام وزارة العدل القاضي زياد الضمور وعضوية الدكتورة نهلا المومني من المركز الوطني لحقوق الانسان والسيدة هلا حدادين المستشارة القانونية في دائرة المكتبة الوطنية.

3- عقدت اللجنة القانونية عدة اجتماعات لإعداد مسودة التعديلات، حيث أنهت عملها بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٠ برفع مسودة التعديلات لمجلس المعلومات لاعتمادها

4- قرر مجلس المعلومات في جلسته رقم ٢٠١٩/٢ تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥ رفع مسودة تعديل القانون الى دولة رئيس الوزراء.

5- تم رفع مسودة تعديل القانون بالإضافة الى الأسباب الموجبة ومذكرة البيانات التشريعية الى دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٩.

6- تم مناقشة الأسباب الموجبة للتعديل في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٢.

7- تم مناقشة مسودة التعديل في ديوان التشريع والرأي وفي اللجنة القانونية الوزارية.

8- إقرار مشروع القانون المعدل من مجلس الوزراء وتحويله الى مجلس النواب.

9- المشاركة في اجتماعات اللجنة المشتركة القانونية والتوجيه والاعلام الوطني في مجلس النواب الثامن عشر لمناقشة مسودة مشروع تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، حيث توقفت الاجتماعات بسبب جائحة كورونا ومن ثم حل المجلس.

سادساً: التزام مأسسة اجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات ضمن الخطة الوطنية الرابعة للأردن ضمن مبادرة الحكومات الشفافة ٢٠١٨-٢٠٢٠

1- وافق مجلس الوزراء على تنفيذ الخطة الوطنية الرابعة للأردن ضمن مبادرة الحكومات الشفافة ٢٠١٨-٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١، وقامت دائرة المكتبة الوطنية بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد بتنفيذ الالتزام رقم (٥) في الخطة والمتعلق بمأسسة إجراءات حق الحصول على المعلومات والذي يتضمن وضع تصور لبروتوكول مأسسة إجراءات إنفاذ حق الحصول على المعلومات وفق أفضل الممارسات، وخاصة ما يتعلق باستقبال طلبات المعلومات والتعامل معها، وتصنيف وادارة وأرشفة المعلومات ضمن معايير واجراءات واضحة تساعد على سهولة الوصول إلى المعلومات واسترجاعها بأسرع وقت ممكن، وتوفير الاجراءات السريعة للصحفيين" تقنية المسار السريع"، بحيث يكون هذا البروتوكول موحداً ويراعي الفروقات بين المؤسسات الحكومية، وذلك لمعالجة الثغرات الموجودة في التطبيق الحالي وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز مبدأ الإفصاح الطوعي والمسبق عن المعلومات خدمة للمجتمع. كما ويتضمن تطوير أدوات لقياس جودة المعلومات التي يتم منحها لمقدمي طلبات حق الحصول على المعلومات، أو المعلومات التي يتم الإفصاح الطوعي والمسبق عنها. ومراجعة التعميمات والتعليمات الحكومية النافذة التي تخص إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات، وعمل مقارنة بينها وبين البروتوكولات/التعليمات التي يوصي بها فريق الخبراء وذلك لمنع أي تكرار وتعارض فيما بينها.

2- بدأ العمل في دائرة المكتبة الوطنية فور صدور موافقة دولة رئيس الوزراء على الخطة، حيث تم:

- تشكيل لجنة استشارية من عدد من الأكاديميين المختصين بالموضوع من أجل تقديم تصور للآليات التي سيتم تنفيذ الالتزام بها
- تشكيل الفريق الوطني الذي نص عليه الالتزام من الشركاء والمعنيين بالتطبيق وهم:

أ- الجهات الحكومية المسؤولة عن التنفيذ: دائرة المكتبة الوطنية، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

ب- مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالالتزام والتي أبدت رغبتها بالعمل على تنفيذه وهي ١٢ منظمة مجتمع مدني تم تحديدهم في الخطة

ت- فريق الخبراء والاكاديميين الذي تم تشكيله من قبل دائرة المكتبة الوطنية

- وضع الخطة التنفيذية لتحقيق الالتزام بناءً على المحاور التي تم تحديدها.
- تشكيل اللجنة التوجيهية العليا لتنفيذ الالتزام رقم (٥) ضمن الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة ٢٠١٨-٢٠٢٠ والمتعلق بمأسسة إجراءات انفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات برئاسة مدير عام دائرة المكتبة الوطنية والتي انبثق عنها لجنتين فنيتين لاعداد البروتوكولات وهما:

❖ لجنة إعداد بروتوكول تصنيف المعلومات وبروتوكول ادارة الملفات والوثائق برئاسة الدكتور رائد جميل سليمان/ جامعة الحسين بن طلال .

❖ لجنة اعداد بروتوكول إجراءات انفاذ حق الحصول على المعلومات برئاسة السيد نضال منصور/ الرئيس التنفيذي لمركز حرية وحماية الصحفيين.

3- تمت مراجعة البروتوكولات ومقارنتها مع الممارسات الفضلى من قبل خبير دولي قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تشرف على تنفيذ التزامات الحكومات الشفافة بالتعاقد معه.

4- تم عرض البروتوكولات الثلاثة على الاستشارة العامة والحصول على ملاحظات وتعليقات المعنيين عليها.

5- تم اعتماد البروتوكولات من مجلس الوزراء وتعميمها على الوزارات والمؤسسات الرسمية والدوائر الحكومية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢.

6- سيتم تنفيذ خطة توعوية للقيادات الحكومية والموظفين والمعنيين بانفاذ القانون في الوزارات والمؤسسات الحكومية في عام ٢٠٢١ وتتضمن الخطة كلاً من التوعية والتدريب من أجل ضمان التنفيذ الأمثل في المؤسسات الحكومية.

7- المرحلة الأخيرة من تنفيذ الالتزام ستكون من مسؤولية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع المكتبة الوطنية من خلال متابعة امتثال المؤسسات الحكومية لاستخدام البروتوكولات من حيث تصنيف المعلومات وإجراءات تقديمها.

سابعاً: تزويد معلومات حول انفاذ حق الحصول على المعلومات لكل من:

1- المركز الوطني لحقوق الانسان لإدراجها ضمن التقرير السنوي حول حقوق الانسان في المملكة للعام ٢٠١٨ و٢٠١٩

2- مؤسسة رشيد للنزاهة والشفافية – الأردن من أجل تحديث تقرير الظل لاستعراض التقدم المحرز في الأردن للأهداف الفرعية (٤) و (٥) و (١٠) من الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والذي يتعلق بالسلام والعدل وبناء المؤسسات القوية والتي تتضمن كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية للأعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩.

ثامناً: التحديات:

واجه إنفاذ حق الحصول على المعلومات في المملكة العديد من التحديات خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠، منها:

1- ضعف الاستجابة من المؤسسات الحكومية لتعميم دولة رئيس الوزراء بتزويد المجلس باحصاءات حول طلبات الحصول على المعلومات المقدمة لها، حيث تم توجيه التعميم الى (١٢٤) وزارة ودائرة ومؤسسة حكومية استجابت منها (٥٤) جهة في عام ٢٠١٩ و(٣٦) جهة في عام ٢٠٢٠، أي بنسبة استجابة بلغت ٤٣% و ٢٩% على التوالي.

2- من خلال الاحصاءات المقدمة للمجلس من المؤسسات الحكومية، لوحظ أن بعض المؤسسات قد أعلمت المجلس بعدم ورود طلبات حق الحصول على المعلومات لها على الرغم من تلقي المجلس لشكاوى حول عدم تزويد المعلومات الى طالبيها، وهذا يدل على أنه لا يوجد تنسيق ما بين الدوائر المختلفة في هذه الجهات فيما يتعلق بالحصول على المعلومات أو عدم تزويد مسؤولي المعلومات بالطلبات التي ترد الى الناطقين الاعلاميين في الوزارات والمؤسسات أو المستشارين القانونيين فيها.

3- عدم التزام العديد من المؤسسات بتوفير نموذج طلب الحصول على المعلومات سواء الورقي او الالكتروني، على الرغم من بلاغات دولة رئيس الوزراء التي تتضمن التقيّد باستخدام النموذج.

تاسعاً: التوصيات:

1- اصدار بلاغ لاحق من دولة رئيس الوزراء للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية للالتزام بتزويد مجلس المعلومات بتقارير تتضمن حالة المعلومات والنشاطات التي قامت بها من أجل التنفيذ الأمثل للقانون بما فيها طلبات المعلومات والاجراءات التي تم اتخاذها بشأنها.

2- التأكيد على الجهات الحكومية اعلام مجلس المعلومات لما تم اتخاذه من اجراءات حول الشكاوى المقدمة ضدها للمجلس.

3- الالتزام بتنفيذ بروتوكولات مأسسة اجراءات حق الحصول على المعلومات بما تتضمنه من فهرسة وتصنيف للمعلومات وتأمين الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذها.

4- تقديم التوعية والتدريب بحق الحصول على المعلومات للموظفين المعنيين في الوزارات والمؤسسات الحكومية بالتعاون مع معهد الادارة العامة.